المواطنة وترسيخ الحكم الصالح ودورهما في مواجهة أزمة المشروطية

مقاربة بين فكر الإمام علي- عليه السلام - والفكر السياسي المقارن

The Role of Citizenship and the establishment of good governance in the constitution conflict (Mashrotiyah)An approach to Imam Ali's thought and the comparative political thoaght

أ.د.طه حميد حسن [١] Prof. Taha Hamid Hasan

أ.م.آمال وهاب عبد الله [٢] Assist. Prof. Amal wahab Abdalla

الملخص

اكتسى موضوع المواطنة والحكم الرشيد اهمية متزايدة في الآونة الاخيرة، نظراً لما شهده العالم المعاصر من احداث متلاحقة وتطورات متسارعة، تخللتها ازمات متفاقمة وتحديات متنوعة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وفكرياً وثقافياً. ويعد فكر الامام علي -عليه السلام- مناراً يمكن الاهتداء به لبلوغ تلك الغاية، فالمتتبع لحكمه واحكامه ووصاياه يجد فيها كما ثرياً وهائلاً مما يعزز حقوق الوطن والمواطن في كل زمان ومكان في كل المجالات وفي شتى المستويات، مما يؤسس -بالمحصلة النهائية- لإرساء الحكم الصالح.

Abstract

The subject of citizenship and good governance has recently become increasingly important, given the successive events and rapid developments in the contemporary world, which have been marked by deepening crises and diverse challenges, politically, economically, socially, religiously,

١ - كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

٢- كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك.

intellectually and culturally. Imam Ali's thought "peace be upon him" is a lightened road for those who aim to achieve that end. The one who follows his rule, judgments, and his sayings finds them rich and iconic, which reinforces the rights of the homeland and citizens at every time and place in all fields and at all levels, which finally establishes good governance.

المقدمة

أكتسى موضوع المواطنة والحكم الرشيد أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، نظراً لما شهده العالم المعاصر من أحداث متلاحقة وتطورات متسارعة،تخللتها أزمات متفاقمة وتحديات متنوعة،سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وفكرياً وثقافياً،وقد كانت المجتمعات العربية والإسلامية من أكثر المجتمعات تضرراً من تلك الأزمات والتحديات،ومع مرور الوقت بدأت تتعرض منظومة القيم التي تؤطر الهوية الوطنية والقومية والدينية للتآكل والإهتراء،وذلك بفعل الهالة الإعلامية الغربية التي أدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير تتناقض وطبيعة مجتمعاتنا وقيمنا الأصيلة، إلى الحد الذي جعل الفرد العربي والمسلم يعاني من الاغتراب،ويشعر بالإحباط،وأضحى في حالة من التخبط،وكل ذلك أضعف روح المواطنة.

وهذا الواقع يستدعي منا العمل على مواجهة تلك التحديات من خلال إتباع كل السبل التي تفضي إلى تحقيق نهضة فكرية وحضارية نابعة من واقع الأمة وتراثها الأصيل، ولاجَرَمَ يعد فكر الإمام علي–عليه السلام– مناراً يمكن الإهتداء به لبلوغ تلك الغاية، فالمتتبع لحِكَمِه وأحكامه ووصاياه، يجد فيها كماً ثرياً وهائلاً مما يعزز حقوق الوطن والمواطن في كل زمان ومكان في كل المجالات وفي شتى المستويات، مما يؤسس –بالمحصلة النهائية– لإرساء الحكم الصالح.

إشكالية البحث:

من بداهة القول أن أي دستور لأية دولة من دول العالم – قديماً أم حديثاً– لايخلو من مفردة المواطنة وتنظيمها وتحديد أطرها التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين الحكام والمحكومين، وتحفظ كيان الدولة وتعزز قدراتها، ولاريب يعد الفكر الإسلامي عموماً وفكر الإمام علي –عليه السلام– ورؤيته الشمولية على وجه الخصوص بمثابة الإطار المرجعي الرصين لمفردة المواطنة والتي باتت في وقتنا الحاضر تعاني من ضبابية أسسها ومبادئها وتشتت معانيها وتشظي هويتها وانسلاخها عن مضمونها العام من منطلق تقاطعية الانتماء وتعددية وصدام الولاءات الفرعية للفرد في المكان الواحد وفي الزمان ذاته.

فرضية البحث:

في ظل تحديات العولمة وغياب الحكم الصالح ومانتج عنهما من تفاقم أزمة الإنتماء الوطني التي تعاني منها معظم مجتمعاتنا العربية والإسلامية يمثل الفكر العلوي المنار الذي يمكن أن يهتدى به لإعادة بناء المنظومة القيمية التي تعيد لمجتمعاتنا كرامتها واعتزازها بهويتها وإنتمائها،مما يعزز روح المواطنة، ويؤسس لبناء الحكم الصالح.

أهداف البحث:

سنحاول في هذا البحث الإجابة عن جملة من التساؤلات يقف في مقدمتها الآتي:–

- ما المقصود بالمواطنة؟وكيف تعرض لها كل من المفكرين والمفكرين الغربيين؟وما هي ضماناتها؟
- هل يمكن تحديد معالم المواطنة في الفكر الإسلامي؟
- ما أسس وأبعاد المواطنة في الفكر العلوي الشريف؟
- إلى أي مدى يمكن أن يسهم النهج العلوي الشريف في أرساء أسس الحكم الصالح؟
- كيف تتعاطى نظم الحكم المعاصرة مع موضوع المواطنة؟

على ذلك تم تقسيم هذا البحث على أربعة مباحث–فضلاً عن المقدمة والخاتمة– وكالآتي:

المبحث الأول: المواطنة في الفكر السياسي الغربي...

المبحث الثاني: المواطنة في الفكر الإسلامي...

المبحث الثالث: أسس وأبعاد المواطنة في الفكر العلوي الشريف...

المبحث الرابع: أزمة المواطنة في نظم الحكم المعاصرة من منظور المشروطية...

المبحث الأول:المواطنة في الفكر السياسي الغربي:

تتبلور إشكالية فلسفة المواطنة في الفكر السياسي الغربي من عدة مداخل تساوقت مع أطواره التاريخية من القديم إلى المعاصر، فظهر مفهوم المواطن والمواطنة قديماً لدى اليونان بظهور الدولة الدستورية في المدن الأثنية، وقد كان الأثينيون على وعي كبير وفخورين به، وقد فصلوا بين أنفسهم كأناس أحرار وبين التابعين للملوك الفرس أو ملوك المصريين القدماء، وبهذا فرق اليونانيون بين المواطن الذي يتعلم معنى الحرية، والديمقراطية وبين العبد الذي لم يذق طعم الحرية، ليعرف معناها كما ظهر في كتابات، هيرودتس(Herodotus) وثيوسيدس (Thucydides) وغيرهم، وكما كان الحال في المدينة اليونانية التي اقتصرت فيها المواطنة على المواطن وكاد من قبيل المستحيل أن يصبح الأجنبي مواطناً فيها، حتى ما شرعه سولون (Solon) بالنسبة لقوانين الهجرة قد حرم الأجانب من حصولهم على امتيازات المواطن اليوناني (أي أن يكون مواطناً) إلا إذا كان مطروداً من مجتمعه إلى الأبد بفعل ارائه واتجاهاته السياسية أو أنتقل الفرد وعائلته بأكملها للعمل في التجارة، أما أولئك الذين سُمح لهم بالإقامة في المدن اليونانية فقد شكلوا طبقة منعزلة خاصة بهم [٣].

ولم يكن الأمر في روما كما كان في بلاد اليونان بل كان على النقيض من ذلك تماماً فقد كان بوسع الأجنبي أن يصل إلى أعلى مراتب الشرف والتقدير وأن يصبح مواطناً فقد كتب جبون (Gibbon) في ذلك يقول ((..... لقد ضحت الآمال الرومانية العظيمة بالزهو(Vanity)من أجل الطموح(Ambition)، ونظرت للأخير بفطنة وذكاء، واعتبرته قمة في الشرف والنبل، وعليه فقد تبنت الفضيلة والكفاءة(Virtue & Merit) لصالحها أينما وجدت وكيفما كانت سواء وجدت بين العبيد أو بين الأجانب أو الأعداء أو حتى البرابرة)) وعلى الرغم من أن قوانين بعض الجمهوريات الحديثة تسمح بانضمام الأجانب إلى مواطنيها، أي يصبحوا مواطنين فيها، إلا أنها تميز بين الطرفين (المواطن والمقيم) ويجري التمييز في العادة على اعتبار المواطن الذي يتميز بحقوق المواطنة والمقيم وإن كان قد حاز على حقوق اقتصادية واجتماعية، إلا أنه لا

٣– أحمد الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٧،ص٤٠٢.

يحصل على حقوق سياسية،كما أن الأجانب وإن كان ميلادهم قد تم في بلد المواطن إلا أنهم لا يعدون مواطنين ولا يعاملون كذلك، وقد نظر أرسطو إلى الأمر حين ميز بين الطرفين وعدَّ المواطن رجلاً حراً بينما عد العبد وإن كان مولوداً في بلاد الأحرار ليست له صفة الرجل الحر ولايعد عضواً في المجتمع السياسي،والعبد في نظر (أرسطو): "إنسان مملوك ولا يعد جزء من الدولة، والحياة السياسية لا تتكون من أناس فقط بل من أناس متساويين" ولا يكتفي أرسطو باستثناء العبيد من مجتمعه السياسي بل يزيد على ذلك باستثناء الأطفال لأنهم ليسوا متساويين بالكبار، وكذلك النساء فهن لسن على قِدم المساواة مع الرجال، وعلى الرغم من وجود النساء والأطفال ضرورة لقيام الدولة واستمرارها، والتي هي الهدف الأسمى للحياة الاجتماعية، إلا أن هذا لا يعني ضرورة وجودهم كمواطنين (بمعنى أحرار متساويين مع الآخرين) وعند أرسطو "أن أجود أنواع الدولة هي التي تمنع من أن يكون مثل هؤلاء مواطنين".[٤]

أما (توماس الأكويني Thomas Aquines) فقد صبغ الأمر بصبغة أخرى عندما فرق بين مواطن بالإطلاق وآخر بالتقيد، ويرى ان هناك نوعين من المواطنة أحدهما مواطن بالإطلاق(Absolute) والآخر بالتقييد(Restricted)، ويتميز النوع الأول من المواطنة بتمتعه الكامل بحقوق وواجبات المواطنة وله دور كبير في المجتمع السياسي وما يتخذه من قرارات، أما النوع الثاني المقيد فهو المواطن المقيم والذي لا يتمتع بشيء من حقوق وواجبات المواطنة، فالأكويني هنا يبيح اعتبار فئات المجتمع الأخرى سواء كانوا عبيداً أو نساءً أو عمالاً أن يكونوا مواطنين مقيمين بالمعنى الواسع لكلمة المواطنة، ويمتد الأمر ليشمل الصغار الذين لا قدرة لهم على تولي الأعمال السياسية.[٥]

زد على ذلك أن(الأكويني) لا ينظر إلى فئة العبيد كعبيد، كما نظر إليهم (أرسطو) بل على العكس من ذلك فقد نفى صفة العبودية عنهم وجعلهم مواطنين من النوع المقيد.

وقد ميز ثوريو القرن الثامن عشر أيضاً بين المواطن الذي يدل على الفرد الحر، أي الذي يملك حرية سياسية قائمة على المساواة مع غيره والتي تعدُّ من جملة حقوق الإنسان الطبيعية، وهم بذلك لا يختلفون كثيراً عن فلاسفة الإغريق والرومان الذين وجدوا في الحكومة الدستورية والمواطنة شرطين أساسيين للحرية والمساواة، ويمكن النظر إلى الحكومات الدستورية التمثيلية اليونانية والرومانية والجمهوريات في القرن الثامن العاشر في كونها متشابهة من حيث أنها ليست ديمقراطية كاملة، بمعنى شمولها للحقوق والامتيازات لجميع الموطنين.قديمة ففي القرن الثامن عشر كما في القرون القديمة ظلت العبودية وامتد الأمر إلى من يعانون مشاكل اقتصادية كالفقراء الذين لا ملكية لهم أو بسبب جنسهم أو عرقهم أو لونهم ففرض عليهم البقاء خارج ساحة المواطنة والمواطنين ووجب عليهم القيام بالأعمال المضنية وبذلك تساووا مع العبيد أيضاً، حقاً لقد استمرت الأوضاع التي تحدث عنها أرسطو في العصر اليوناني تماماً كما في القرن الثامن عشر، فإذا كان أرسطو قد أكد على ضرورة أن يمتلك الساسة (المواطنون) الملكية الخاصة فقط دون غيرهم فإن ثوريي القرن الثامن عشر قد طبقوا الأمر بحذافيره. والواقع فقد اقتصر نظام التصويت في كل من انكلترا وفرنسا وإلى عهد قريب على مالكي الأرض فقط، أما فلاسفة القرن الثامن عشر فقد قرروا أن هناك شروطاً أساسية

٤– المصدر نفسه، ص٤٠٤.
٥– أحمد الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٦.

تجعل من المواطن مواطناً كوجوب طاعته للقانون الذي وافق عليه مسبقاً ومساواته مع الآخرين داخل مجتمعه وحصوله على الاستقلال السياسي بمعنى ارتباطه بمجتمعه لا يتم عن طريق إرادة الآخرين بل يتم بموجب حقه الطبيعي في أن يكون مرتبطاً بمجتمعه. وعلى ذلك فما زالت الأفكار ومنذ صدور الماكناكارتا (Magna Karta) حتى الآن تحاول تطوير حقوق الأفراد داخل مجتمعاتها.[٦]

وهناك إشكالية أخرى مثلت أزمة في الفكر السياسي الغربي، والمتمثلة بوجود صدام الولاءات، فقد كان المفهوم الغامض لولاء ما سمي بالحكومات اليونانية (The Greek Commonwealth) التي يربطها الصالح العام معاً قد أدى إلى عدم التحالف ضد بلاد فارس، وقد أكد أفلاطون أن حكماء جمهوريته لا بد من أن تتناحر ولاءاتهم المرتبطة بالحياة العائلية والملكية الخاصة من جهة وتلك المتعلق بالدولة والتي سيكون ولاءهم إلى العائلة والملكية أكثر منها للدولة. أما الرومان فقد ركزوا ولاءهم على الدولة العالمية، فشرف المواطن الروماني يزداد ويعظم إذا كان ولاءه للدولة العالمية، ولكن المسيحية رفضت وحدة الولاء وحولت الأمر لله، ولكنها في الوقت ذاته سمحت بتعدد الولاءات للدولة والله معاً في حالة واحدة فقط وهي عندما تعمل الدولة في حدود القوانين الإلهية، أما إذا كان هناك تعارضٌ بين الولاءات فلا بد من نبذ الولاء للدولة والتمسك بالولاء لله، حقاً لقد عدت المسيحية الإنسان مواطناً لمدينتين اثنتين، مدينة الله ومدينة الإنسان، وإذا قام تعارض بين المدينتين فلا بد من تقديم الولاء لله، أما الإقطاع(Feudalism) وما رافقه من تطورات إلى ظهور الحكام الذين وضعوا اللبنات الأساسية في ظهور الدول القومية(Nation States) فقد أدت الأوضاع في غالب الأحيان إلى نتائج مخيبة للآمال، ففي فرنسا مثلاً كان الفلاحون يقدمون لسيدهم مالك الأرض وليس للملك، وعليه فلم يكن للملك أي علاقة بالفلاحين الذين لا يشتركون في حرب للدفاع عن الملك ولكنهم يشتركون في حرب يدافعون فيها عن سيدهم. وعلى ذلك فلم يكن للملك من قوة إلا بقدرة مهادنته للإقطاعيين التي كانت سيطرتهم وقوتهم تفوق قوة الملك، فلا غرو أن ترى وليم الأول ملك بريطانيا، عندما حاول أن يجمع السيطرة السياسية في يديه أن سن قانوناً يجبر بواسطته ملاك الأراضي من الإقطاعيين أن يقسموا في أن يكون ولاءهم للملك وقد أمتد الأمر فيما بعد ليشمل القسمُ كل الفئات بما في ذلك الفلاحين كما حدث على زمن هنري الثاني سنة ١١٧٦، ولقد طور الانكليز نتيجة لتطور القومية بعد الحرب العالمية الثانية نوعين من الولاءات، ولاء للدولة وآخر للملك كشخص، وقد ظهر صراع بين الولاءات في مناسبات عديدة كأحداث السنوات: ١٦٨٩ و١٩٢٦ و١٩٣٩، والتي كانت دائماً تنتهي في صالح الولاء للدولة على حساب الملك[٧].

ولكن عدم الولاء لأي منهم يُعدَّ خيانة يعاقب عليها القانون. ففي بريطانيا، كما في غيرها يعاقب الخائن، أي الذي ينقض ولاءه عن طريق المجلس التشريعي ولجانه المختصة كما كان الوضع أثناء الحرب العالمية الثانية، أما المنظمات والأحزاب التي لا ولاء لها للدولة أو أن ولاءها مشكوك فيه غالبا ما يلغيه القانون التشريعي كما قررت المحكمة الدستورية في اتحاد الجمهوريات الألمانية الغربية أن تلغي حزب الرايخ

٦- قارن مع:- براتران بادي، الدولة المستوردة "تغريب النظام السياسي"، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩٦،ص٦.

٧- أحمد الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧.

الاشتراكي سنة ١٩٥٢، والحزب الشيوعي سنة ١٩٥٦، وقد منعت عن طريق قانون سنته سنة ١٩٢٦، يحذر بموجبه أن يلبس الأفراد زياً معيناً للتدليل على ارتباطهم بحزب من الأحزاب. أو كما أقرت لجنة الأمن الداخلي التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أن على أعضاء الحزب الشيوعي أخذ موافقة المدعي العام(Attorney General) عند عقد اجتماعهم أو للمدعي العام الحق في تفتيش أوراقهم ومنشوراتهم وما إلى ذلك.[٨]

إن تنمية الولاءات هي من صميم عمل الدولة والتي لا تكف عن تشجيعها وتنميتها بغض النظر عن شكلها سواء كانت الدولة ديمقراطية أو دكتاتورية أو ما إلى ذلك، ومما زاد الأمر غموضاً في مفهوم الولاء في القرن العشرين ظهور الشيوعية والنازية والفاشية، إذ خشيت الدول الديمقراطية الغربية أن يكون من بين صفوفها أفراد ينتمون إلى الحركات المذكورة، وبالمقابل عمدت الدول الدكتاتورية أو التسلطية أو الدول ذات نظام الحزب الواحد أو حكم الفرد الواحد إلى الأخذ بنصيحة روسو في تأمين ولاء الأفراد لها وهي باختصار، لا وجود لولاء مستقل من قبل الأفراد للدولة لأن مثل هذا الولاء إن وجد فأنه موجود على حساب الدولة، لذا فلابد من الحصول على ولاء الأفراد حتى وأن تطلب ذلك السيطرة والقوة والقهر، ولكن الدول الديمقراطية، أو الدول ذات الأحزاب المتعددة فأنها تسمح بالاستقلال الفردي والولاء الفردي حتى وأن تعارض ذلك مع السلطة القائمة،[٩] لأن هذا ما يشكل على المدى الطويل الولاء القومي بشكل عام.

وقد ظهر ذلك واضحاً في تسامح بريطانيا مع أعضاء أحد أحزابها خارج نطاق السلطة المسمى بالحزب المعارض لولاء صاحبة الجلالة (Her Majesty's Loyal Opposition) والذي يتقاضى رئيس الحزب راتباً شهرياً من كل حكومة بريطانية تأتي للحكم لقاء معارضته، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين دخل مفهوم المواطنة خلال مرحلة فكرية جديدة تعكس تزايد الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم ودوله، نتيجة لثورة الاتصالات التي أدت إلى تواصل غير مسبوق بين البشر، بشكل أضعف الولاء والرابطة القوية التي كانت تربط المواطنة بالدولة، ومن ثم ظهرت أنواع جديدة من المواطنة، كالمواطنة الكونية(Global) والقارية(Continental) والثقافية(Cultural) وأبرز أشكالها المواطنة الأوربية التي تمنح المواطن الأوربي حقوقاً في كافة بلدان القارة الموقعة على معاهدة ماستريخت (١٩٩٢) المؤسسة للاتحاد الأوربي والتي شكلت أساس الدستور الأوربي.[١٠]

فقد تغير الزمن وتغيرت معه المفاهيم نتيجة تغير العلاقات المكانية والاقتصادية للعالم تغيراً جذرياً في أواخر القرن المنصرم أفضى إلى تغير حتمي في الإحساس بالهوية الوطنية فقد أصبح من المستحيل تصدي أية دولة بمفردها وبجهودها الذاتية لقضايا الاحتباس الحراري العالمي، تحرير أسواق رأس المال، والأمن الدولي، وحقوق الإنسان الدولية وكلها قضايا كبرى تدعو لاتخاذ القرارات بشأنها بشكل جماعي على مستوى يفوق المستوى الوطني أي مستوى الجماعات والمنظمات الدولية المختلفة مثل الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي والبنك الدولي، وبهذا الشكل تتحرر المواطنة من المستوى الوطني

٨– أحمد الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧.
٩– صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.
١٠– عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر،مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص٥٣.

وعلى هذا المستوى شهد قطاع المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر وأوكسفام وأكشن إيد نمواً سريعاً في مكوناته وفي الدور الذي يلعبه على المستوى الدولي في تنظيم المشاركة السياسية في القضايا العالمية، وتبعاً لذلك فإن الضغط الذي تعرض له مفهوم المواطنة وارتباطه بالدولة الوطنية، فقد شهد المفهوم تغيراً كبيراً داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها، ولاح في الأفق إدراك يتزايد نطاقه اتساعاً بمرور الوقت بأن:-[١١]

١. تجمع الجهود لدفع المفهوم قدماً لا يتحقق من خلال المؤسسات الحكومية في الدولة الوطنية فقط، ولكن أيضاً من خلال مجموعة واسعة من مؤسسات ومنظمات العمل غير الحكومية.
٢. ما يقوم به المواطن في مجتمعه المحلي له تبعات وعواقب هائلة على الحياة الجماعية على نطاق عالمي ومن ثم ضرورة العمل بمبدأ (تحرك وأفعل محلياً وفكر عالمياً).
٣. الروابط العالمية معقدة ودائمة التغير لذلك فأن فهم عواقب أفعالنا يتطلب خبرة كثيفة.

وفي إطار هذا الإدراك الجديد انتقل خطاب المواطنة إلى التركيز على المواطنة العالمية وإعداد مواطني الكوكب الأرضي وأصبح مواطني العالم التفكير عالمياً والعمل محلياً.

وقد أختلف الباحثون حول تأثير العولمة في المواطنة فيرى البعض أن العولمة المتنامية تحمي بقاء المواطنة وتعمل في الوقت ذاته على توحيد العالم في مواجهة التحديات التي نتجت عن العولمة، وفي مقدمتها الحروب والإضرار بالبيئة والمنافسة الاقتصادية التي عمقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء والنمو السكاني الكبير ومشاكل المهاجرين، والجريمة والمخدرات والأمراض....الخ، بينما يرى بعض لآخر أن العولمة أضفت قدرة الدولة الوطنية على ممارسة استقلالها التقليدي ضمن حدودها الجغرافية بحيث أصبحت علاقة المواطنة بالدولة الوطنية أي المواطنة المحلية غير كافية للتعبير عما يحدث عن حركة البشر والسلع عبر حدود الدولة الوطنية مما دعا إلى الذهاب للقول بالمواطنة المتعددة Multiple Citizenship التي يكون فيها الفرد مواطناً في بلده وفي الوقت ذاته مواطناً في العالم الذي ينتقل فيه.[١٢]

من كل ما تقدم، نجد أن إشكالية مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي (من القديم إلى المعاصر) على جملة من الدلالات والأبعاد السياسية والاجتماعية، مثلت ملابسات تحيط بمفهوم المواطنة ببعديه (المساواة والحرية) تضع القيود على صلاحيته للدول غير الغربية وتحتاج إلى مراجعة أسباب أزمة المواطنة في النظم السياسية المعاصرة، وهو ما سنتناوله في المبحث الأخير.

المبحث الثاني: المواطنة والحكم الصالح في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة:

يمكن للمرء أن يستخلص مبادئ الحكم الصالح ومفهوم المواطنة من جذور الرسالة الإسلامية السامية، فالإسلام ساهم في أقرار الحكم الصالح وتعزيز المواطنة الحقة في أكمل صورة وأوسع نطاق، مستنداً على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كمرجعين رئيسيين لبناء المرتكزات والنصوص الأساسية الموجزة والمعجزة

١١- عثمان بن صالح العامر، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.
١٢- المصدر نفسه، ص٥٩.

للتصور الإسلامي للحياة، وقد أشتمل القرآن الكريم على العديد من الآيات القرآنية المؤصلة للحكم الصالح والمواطنة.

وعند النظر إلى الآيات التي توضح أن الله تعالى أوهب الحكم لبعض الصالحين من عباده وفي مقدمتهم الأنبياء نلاحظ أن الله تعالى يذكر كذلك هبته لهم العلم النافع والرشيد لحكمهم،[١٣]ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدَ آتَينَا دَاوُد وسليمان عِلماً﴾[١٤]،وقوله تعالى:﴿فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم مُلكاً عظيماً﴾[١٥] وقوله تعالى:﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبيناتِ وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسلهُ بالغيب إن الله قوي عزيز﴾[١٦]،وقوله عز وجل:﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين...﴾[١٧] وقوله تعالى:﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى...﴾[١٨] فضلاً عن العديد من الآيات المباركة التي تؤكد على مضامين الحكم الصالح الذي يرتكز على العدالة وإحقاق الحق.

ولنا في الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- أسوة حسنة في هذا السياق،فقد جعل السلطان -الحاكم- المقسط أحد الأصناف الثلاثة من أهل الجنة،فقد قال -صلى الله عليه وآله وسلم-:((أهل الجنة ثلاثة، ذو سلطان مقسط، ورجل رحيم القلب بكل ذي قربى ومسلم ورجل غني عفيف متصدق))[١٩].

وعن المواطنة، فيمكن أن نجد لها جذوراً في الفكر الإسلامي في أسمى معانيها، وإن أخذت عناوين للدلالة مثل مفهومي الأمة والقوم فإذا كانت المواطنة تعني العضوية في الأمة، كان هذا المعنى موجوداً في الفكر الإسلامي بشكل راسخ لا يقبل التأويل.

وفيما يأتي بيان لبعض هذه الآيات:-منها ما قاله سبحانه تعالى:﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ [٢٠]،وقوله تعالى:﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا﴾[٢١]، وقوله تعالى:﴿وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه﴾[٢٢]، وقوله تعالى:﴿وقال الذي آمن يا قوم اتبعونِ أهدكم سبيل الرشاد﴾[٢٣].

وقد ذكرت كلمة قوم وأمة في مواضع عديدة من القرآن الكريم، فهما أشارة إلى جماعة متوحدة فكراً وسلوكاً تجمعهم قيم التعاون والعدل والتناصح وحب الخير للآخرين وكل سلوك يرضي الله عز وجل،وهكذا يقرر القرآن الكريم دستور الإسلام الذي ينص على أن البشرية من أصل واحد تجمعهم أخوة الأصل الواحد وهذا يستدعي إلى التراحم والتعايش السلمي. وقد جاءت السنة النبوية الشريفة شارحة ومفسرة ومبينة

١٣- قارن مع الشيخ مجيد الصائغ، علي بن أمه وأبيه،مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠١٠،ص(٢٢).
١٤- القرآن الكريم،سورة النمل، الآية (١٥).
١٥- القرآن الكريم،سورة النساء، الآية (٥٤).
١٦- القرآن الكريم،سورة الحديد، الآية (٢٥).
١٧- القرآن الكريم،سورة النساء، الآية (١٣٥).
١٨- القرآن الكريم،سورة المائدة، الآية (٨).
١٩- يراجع محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار،https://www>Inahj.org/Arabic/imamali
٢٠- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية (٩٢).
٢١- القرآن الكريم، سورة يونس الآية(١٩).
٢٢- القرآن الكريم،سورة العنكبوت الآية(١٦).
٢٣- القرآن الكريم،سورة غافر الآية (٣٨).

لمفهوم المواطنة فقد رسم -صلى الله عليه وآله وسلم- خارطة طريق لتجاوز الإشكاليات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، مشيراً عليه الصلاة والسلام أن قيم السلام والمحبة ونبذ العنف والتطرف هي أولى القيم التي نادى بها (عليه الصلاة والسلام) من خلال دستور المدينة، إذ نص على مضمون المواطنة التي تعني المساواة التامة بين أبناء الوطن الواحد، وأشار إلى أن المؤمنين من أهل مكة ويثرب أمة واحدة[٢٤].

إن الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة فأسس في السنة الأولى للهجرة عام(٦٢٣م) دستور المدينة المسماة بـ(صحيفة المدينة) التي تعد من أهم الوثائق التاريخية التي أرست المبادئ التي قام عليها مفهوم المواطنة في الدولة الإسلامية وهي بمثابة مرجعية دستورية، وتعرض بنود الصحيفة (اثنين وخمسين) بنداً كلها من رؤى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، منها (خمس وعشرون) خاصة بأمور المسلمين وأبناء الأديان الأخرى، وبالخصوص النصارى واليهود، وحتى عبدة الأوثان، وقد دون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية ولهم أنْ يقيموا شعائرهم بحسب رغبتهم من غير مضايقة للأخرين، واشترط هذا الدستور التناصر والمساواة بين سكان المدينة جميعاً، وفي حال تعرضها إلى أي اعتداء خارجي على غير المسلمين مساندة المسلمين في الدفاع عنها، ومما لاشك فيه فأن لدستور المدينة أهمية بالغة في التاريخ الإسلامي، فقد شكل منعطفاً دينياً وسياسياً وحضارياً، فهو انموذجٌ للمواطنة وللتعايش الديني المشترك ولحقوق الأقليات الدينية في المجتمع المسلم.وليس هذا فحسب، بل حدد الرسول الكريم محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- من خلال بعض أحاديثه الدالة على المواطنة ومنها حبه لمكة فقد كانت مكة أطيب وأحب البلاد إليه، فقال-صلى الله عليه وآله وسلم- معبراً عن ولائه لمكة:((ما أطيبك من بلد وأحبك إلي ولولا أن قومي أخرجوني منكِ ما سكنتُ غيركِ))[٢٥].

وفي دلالة المواطنة دون تمييز قال -صلى الله عليه وآله وسلم-:- ((ليس منا من دعا إلى عصبية وليس منا من قاتل على عصبية وليس منا من مات على عصبية)) وقوله المشهور -صلى الله عليه وآله وسلم-:((كلكم لآدم وآدم من تراب)). وقال -صلى الله عليه وآله وسلم- أيضا:- (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، وقوله المشهور -صلى الله عليه وآله وسلم-:((خير الناس من نفع الناس)).

المبحث الثالث: المواطنة والحكم الصالح في فكر الإمام علي (عليه السلام):

جسد أمير المؤمنين الأمام علي-عليه السلام- فكراً وسلوكاً، صور ناصعة للمواطنة والحكم الصالح، فقد أقدم منذ اليوم الأول لتوليه الخلافة على إلغاء مايمكن وصفه بـ(العطاء الطبقي) وجعله عطاءً يتساوى فيه السابق واللاحق في الإسلام والزعماء والعامة، فالكل عنده سواء والكل يتمتع بحقوق المواطنة، ولا فرق ولاتمييز بين الناس، تجسيداً لتعاليم القرآن الكريم لقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٢٦]،وما جاء في الحديث

٢٤- يراجع محمد باقر المجلسي، مصدر سبق ذكره،د.ص.

٢٥- نقلاً عن:لمياء مهدي جابر، المواطنة في فكر الإمام علي -عليه السلام- وتطبيقاتها التربوية،مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء ٢٠١٧،ص٧٤.

٢٦- القرآن الكريم،سورة الحجرات،الآية:(١٣).

الشريف:((كلكم لآدم وآدم من تراب))،و((الناس سواسية كأسنان المشط))،وبذلك تُزل الحواجز وتوثق بينهم الوحدة الإنسانية وجاء الإسلام بالعديد من القيم وصرح بها الإمام –عليه السلام–، فمنها ما ورد في تنظيم العلاقة بين الخالق والمخلوق، ومنها ما ورد في بيان كيفية التعايش بين المخلوقات أنفسهم ومن منطلقات المواطنة وإدارة الحكم الصالح والرشيد، وقد أرسى الأمام علي –عليه السلام– حب الوطن وقيم المواطنة ومعايير الحكم الصالح ونستشهد بأقواله منها:–

((الغنى في الغربة وطن والفقر في الوطن غربة))[٢٧]،((لَيْسَ بَلَدٌ بِأَحَقَّ بِكَ مِنْ بَلَدٍ خَيْرُ اَلْبِلاَدِ مَا حَمَلَكَ))[٢٨]،((حَقٌّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَأَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا وَيُجِيبُوا إِذَا دُعُوا))[٢٩]،((آلة الرياسة سعة الصدر))[٣٠]،((من نصب نفسه إماماً للناس فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه))[٣١]،((من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركها في عقولها))[٣٢]،((إن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد وظهور مودة الرعية وأنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم))[٣٣].

لقد أعطى –عليه السلام– الحقوق للاديان كافة في حرية طقوسها وعباداتها سواء في الصوامع أم الأديرة أم الكنائس..الخ، ضماناً لمبادئ المواطنة وتحقيقاً للاندماج الاجتماعي من دون تمييز وإقصاء وتهميش، وهنا يستقي بحثنا أصول و مقومات مفاهيم الوطنية والمواطنة في فكر –عليه السلام– من منطلق الحكم الصالح الرشيد والتي ارتكزت على ثلاثة مقومات رئيسة وهي كالآتي:–

١– العدالة الاجتماعية:– يتجلى الاعتدال في هذا المفهوم كونه يمثل أحد أهم المقومات، ولكونه يتسم بالتكامل والروح الإنسانية غير الاستعلائية وغير المتعصبة إزاء الغير والأكثر من ذلك أن الوسائل التي تستخدمها في الوصول الى الأهداف هي وسائل لا تقوم لخدمة جهة او جانب على حساب الجهة الأخرى او الجانب الأخر سواء أكانت الجهة التي تتمثل في الإنسان نفسه او في الأشياء من حوله وهذه الوسائل التي نحن بصددها تلتقي كلها في إطار واحد ذلك هو التكافل الاجتماعي[٣٤].

وكان لأمير المؤمنين–عليه السلام– في العدالة الاجتماعية اصولٌ وآراءٌ تمتد لها في الأرض جذور وتعلوها فروع تتصل إتصالاً موثقاً بالإسلام فهي تدور حول مكافحة الاستبداد والقضاء على التفاوت الطبقي، فقد أوصى –عليه السلام– واليه على مصر مالك الاشتر –رضي الله عنه– بأن يشرف بنفسه على أوضاع العامة وحذره من التهاون في تنفيذ حاجياتهم إزاء حقوقهم المالية و القانونية، قال –عليه السلام–:– ((واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسما من غلات صوافي الإسلام في كل بلد))، ثم قال –عليه السلام–في موضع آخر:– ((.....

٢٧– الشيخ عبدالحميد الشيخ حسين المضري،ألف كلمة:الحكم والمواعظ والأمثال،لأمير المؤمنين وسيد البلغاء والمتكلمين علي بن أبي طالب–عليه السلام–،بغداد،المكتبة العالمية،١٩٨٧،ص٧.

٢٨– المصدر نفسه،ص١٥.

٢٩– أبي بكر أحمد بن محمد الخلال،السنة،الرياض،دار الراية للنشر والتوزيع،١٩٨٩، ص١٠٩.

٣٠– الشيخ عبدالحميد الشيخ حسين المضري،نفس المصدر السابق،ص١٠.

٣١– الشيخ عبدالحميد الشيخ حسين المضري،نفس المصدر السابق،ص٨.

٣٢– الشيخ عبدالحميد الشيخ حسين المضري،نفس المصدر السابق،ص١٠.

٣٣– مجموعة مؤلفين:المؤسسية في الإسلام،تاريخاً وتأصيلاً،القاهرة،دار السلام،ص٦٣.

٣٤– محمد باقر المجلسي، مصدر سبق ذكره،د.ص.

واجعل لذوي الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلسا عاما فتتواضع فيه لله الذي خلقك))[٣٥].

ومن عرف علي بن أبي طالب-عليه السلام- وموقفه من قضايا المجتمع أدرك أنه السيف المسلط على رقاب المستبدين الطغاة وأنه الساعي في ترتكيز العدالة بآرائه و قضائه وسياسته، قال -عليه السلام-:((ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين و المحتاجين و أهل البؤس -شدة الفقر- و الرمن -أصحاب العاهات- فان في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً وأحفظ الله ما ستحفظك من حقه فيهم))[٣٦].

وقد مثلت تلك الوصايا أطر مرجعية فريدة كونها تتساوق مع تطورات العصور وهي في الوقت نفسه أكثر شمولاً وأبعد أُفقاً، مما جعل إتباعه-عليه السلام- يزدادون تمسكاً بقيمه ونظرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد وجدوا أن وصاياه -عليه السلام- مستمدة من أسس فكرية أصيلة تنطلق قواعد الاعتزاز بالإنسان أياً كان، ووجدوا أن فكره -عليه السلام- هو فكر معتدل وليس متعصباً أو متطرفاً قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية بأشكالها و صورها كافة.

أما مفاهيم العدالة الاجتماعية التي جاء بها الفكر الغربي والحضارة الغربية فأننا نجد أنها قد فسرت بطريقة مقتضبة ومقولبة، كي تقتصر على الشعوب الغربية دون غيرها، ثم أنها عدالة تسعى لترفيه الشعوب الغربية و رفع مستواها المعيشي باستخدام ما وصل إليه العلم والعقل الغربي من تقدم مادي و حضاري.

أما بالنسبة لغير الشعوب الغربية فأنها جاءت لتعطي معنى رسالة الرجل الغربي الأبيض المتمدن المتمكن بعلمه وعقله واختراعاته في الصناعة والتكنولوجيا وقوته ونفوذه ومسؤوليته وواجبه في تمدين الشعوب الأسيوية والإفريقية، وأن هذا الواجب يتجلى في الاحتفاظ بسيطرته و سلطانه في توجيه الشعوب غير الأوربية بالنظر لما لها من قدرة و خصائص قيادية في جميع مناحي حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفكرية، وقد كانت النتيجة التي أدت إليها مثل هذه الأفكار اصطدامها مع القيم الإنسانية التي جاءت بها الحضارات التي سبقت الحضارة الغربية ووقوعها في أزمات فكرية و اقتصادية و سياسية واجتماعية و نفسية لا تزال تعاني منها حتى اليوم.

٢- التوازن:- لقد لاقى عالم اليوم أكثر ما لاقى صعوبة أيجاد التوازن بين مختلف جوانب حياة الإنسان الذي هو هدف كل الحضارات في القديم والحديث، والذي يراد له السعادة و الطمأنينة والاستقرار،ولقد بدأ الاختلال في التوازن في صعوبة التوفيق بين حياة الفرد و حياة الجماعة كما بدا هذا الاختلال أيضاً في صعوبة التوفيق بين جانب حياة الإنسان المادية و بين جانبها الروحي، والذي نتج من كل ذلك أن نظريات متضاربة في العلم والسياسة والاجتماع قد نشأت و قد تمثل هذا التضارب في تطرف بعض هذه النظريات،فهناك نظريات تمثل الى اليمين المتطرف كالنظرية الديمقراطية (الرأسمالية) التي رأت أن الأساس في كل فلسفة اقتصادية وسياسية متقدمة ينبثق من حرية الفرد التي لا يجب ان يقف في طريقها عائق و أن

٣٥- محمد باقر المجلسي، المصدر نفسه السابق ذكره،د.ص.
٣٦- عباس علي الموسوي،، مالك الاشتر و عهد الإمام له، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٤.

أي تدخل في حياة الفرد وحريته السياسية والاقتصادية يجب أن يكون وفي ظل الضرورات القصوى، محدداً بحد أدنى لا يجب أن يتخطاه[٣٧].

كما ظهرت الى جانب ذلك نظريات تمثل التطرف في أقصى اليسار التي ترى أن التقدم يجب أن يقاس من زاوية مصلحة الجماعة، وقد تمثلت هذه النظريات بالنظرية الشيوعية والاشتراكية والنظريات الفرعية اليسارية المتطرفة التي انبثقت منها، ومن جهة أخرى، فقد ظهرت صعوبة التوفيق بين حياة الإنسان المادية والروحية، ولقد نجم عن ذلك الإيغال في جانب الحياة المادية وعلى حساب الحياة الروحية، فلقد أدت التفسيرات العقلية والمذهب العقلي إلى التمسك بكل دليل مادي وتجريبي، وإلى إنكار كل شيء غير مادي، بحجة أنه لا يمكن إخضاعه إلى التجربة، ولقد أدت هذه النظرية بمفكري الغرب من أمثال (دارون و فرويد وماركس و دوركهايم و سارتر وغيرهم) إلى تطبيق نظريات علم الحيوان على الإنسان، ولقد رافق هذه النظريات افكاراً جاءت تقول أن الإنسان ابن المصادفة، الإنسان حيوان، وانه لا غاية لوجوده، ولا هدف ولا معنى للحياة الإنسانية..الخ، وقد زاد من تعميق هذا الرأي الدعوة إلى حرية العمل وإطلاق الحركة والتصرف دون قيد من دين أو إيمان بآله..الخ، أن هذه النظرة وهذا التقييم المادي للانجاز الإنساني بعينه قد أدى إلى الاختلال بين الجانب المادي والجانب الروحي، فبينما أصاب الجانب المادي التركيز والنمو، فإنه قد أصاب الجانب الروحي الضمور[٣٨].

في حين أكد –عليه السلام– على القيم الروحية للأفراد مشيرا بذلك ضرورة حماية حقوقهم من أية فئة كانت من المسلمين أم من غير المسلمين، وهذا يعد بحد ذاته تثبيتاً لمقومات التوازن بين الأغلبية والأقلية وترسيخاً في الوقت نفسه لإنسانية الإسلام، فقد أوصى –عليه السلام– مالك الاشتر بضرورة وأهمية البعد الاعتباري والروحي لإحداث التوازن المطلوب بين الحاكم والمحكوم[٣٩].

وليس هذا فحسب،بل أن من مقومات التوازن حسب أصول منهجه الفكري –عليه السلام– تتجسد بضمان حقوق الأفراد بالعمل والدخل كلا حسب قدراته وإمكانياته العقلية والجسدية، فقد قال –عليه السلام–: ((... واعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ، لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلاَّ بِبَعْضٍ، ولا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَمِنْهَا: جُنُودُ اللَّهِ، ومِنْهَا: كُتَّابُ الْعَامَّةِ والْخَاصَّةِ، ومِنْهَا: قُضَاةُ الْعَدْلِ، ومِنْهَا: عُمَّالُ الإِنْصَافِ والرِّفْقِ، ومِنْهَا: أَهْلُ الْجِزْيَةِ والْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ومُسْلِمَةِ النَّاسِ، ومِنْهَا: التُّجَّارُ وأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، ومِنْهَا: الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ والْمَسْكَنَةِ، وكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللَّهُ لَهُ سَهْمَهُ ووَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَو سُنَّةِ نَبِيِّهِ –صلى الله عليه وآله–))[٤٠]،ولو تمعنا جيداً في الوصية لوجدنا أنها تعد نظرية فريدة لم يستطع الفكر الغربي أن يصل إليها بإبعادها، ومحتواها، فهي تؤكد على فلسفة التوازن عن طريق قاعدة التكافل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي الى التآلف و التماسك في المجتمع الواحد وليس على الصراع الذي جاء به الفكر الغربي والذي اوجد أنظمة مقسمة بحسب إمكانياتها المادية شعوب مستقطبة بفضل ثرواتها و مواردها الاقتصادية أنظمة الخليج

٣٧– د.فاضل زكي، الفكر السياسي العربي الإسلامي"ماضيه وحاضره"، دار الطبع و النشر الأهلية، بغداد،١٩٧٠،ص٤٠٩.

٣٨– فليح سوادي، عهد الإمام علي بن أبي طالب–عليه السلام–،الى واليه على مصر مالك الاشتر–رضي الله عنه–،العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الأشرف،٢٠١٠،ص١٩.

٣٩– المصدر نفسه،ص٢٠.

٤٠– إبن أبي الحديد:شرح نهج البلاغة ج٢٠،دار الكتاب العربي،بيروت،ص٣٥.

العربي أنموذجا، وشعوب مستبعدة و مستعبدة مغلوب على أمرها اغلب البلدان الإفريقية التي تعاني من العوز والفقر وهو مما أدى الى الاختلال في التوازن والوقوع بأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية عجز الفكر الغربي في معالجتها، مما أدى الى ظهور تحديات عالمية تجسدت بصور عدة منها، أزمة الغذاء العالمي، الهجرة غير الشرعية، الأوبئة والأمراض العالمية، استقطاب العديد من الشعوب المستبعدة في التجنيد للعمليات الإرهابية..الخ.

٣- المسؤولية:- أما بالنسبة للمسؤولية باعتبارها أساس رصين للحكم الرشيد و لكفالة حقوق الإنسان فان الحقائق التي يقوم عليها الفكر العلوي تكشف أنها مسؤولية لعامة المجتمع،لا مسؤولية طبقة دون طبقة أخرى وهي في الوقت نفسه سلسلة متكاملة الأبعاد تأخذ الصور الآتية:-

أ- المساواة:- في الوقت الذي أكد الإمام-عليه السلام-على حقيقة كونية أقرها القرآن الكريم لقوله تعالى:﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٤١]، وأكدت تلك الحقيقة السنة النبوية الشريفة لقوله-صلى الله عليه وآله وسلم-:((إن في اختلاف أمتي رحمة))،وهذه الحقيقة تقوم على التفاوت الطبقي،ولكنه بذات الوقت أكد على ضرورة تحقيق التكامل بين تلك الطبقات لحفظ التوازن الاجتماعي،كما ركز على الطبقة السفلى(الفقيرة) وتحدث عنها كثيراً،،وذلك لأن هذه الطبقة تشكِّل القسم الأكبر من المجتمع في كل زمان ومكان، ولهذا جعل كل تلك الطبقات لحماية ومساعدة هذه الطبقة؛ حتى تنهض ممَّا هي فيه وتنعم بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولو يُصار إلى تأدية حقوقها كاملة في كل زمان لنهضت، ولكن ما أن ينتهي عهدٌ، حتى يأتي عهدٌ جديد يعمّق هوة الفقر والمسكنة، وهكذا تتوسَّع هذه القشرة وتكبر وتتأصَّل جذورها أكثر فأكثر. وقد سعى أمير المؤمنين -عليه السلام- جاهداً لرفع الغُبن والحيف عن هذه الطبقة، خلال المدة القصيرة من حكمه، وهي خمس سنوات، وقد نجح إلى حدٍ بعيدٍ في هذا الاتجاه، وإن كانت المدة التي حكم فيها غير كافية لقلع جذور الفقر والاستضعاف، ولبلوغ تلك الغاية أكد الإمام علي-عليه السلام- لمالك الاشتر -رضي الله عنه-، أن لا يميز بين القريب والبعيد في عطائه من بيت المال، لأن المسلمين سواء في تناول الحقوق المالية من بيت المال، و قد عانى الناس من التمييز في العطاء إثناء العهد السابق، قال -عليه السلام- ((...أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة اهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك فأنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده))[٤٢].

وقد ذهب الإمام علي-عليه السلام-،أبعد من ذلك حينما دعا مالك الاشتر -رضي الله عنه-،بالتعامل برحمة ومحبة ولطف مع سائر الناس من دون تمييز حينما قال:-عليه السلام-:- ((...واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم فأنهم صنفان أما أخ لك في الدين وأما نظير لك في الخلق))[٤٣].

٤١- المصدر:القرآن الكريم،سورة الزخرف،الآية٣٢.
٤٢- إبن أبي الحديد:مصدر سابق،ص٢٦.
٤٣- إبن أبي الحديد:مصدر سابق،ص٤٠.

ب– أقامة العدل و أحقاق الحق:وهي مسؤولية كل من أرسله الله تعالى نبياً أو رسولاً وهي مسؤولية كل حاكم ومسؤول،كي ينعم المجتمع بالعدالة والمساواة قال–عليه السلام–:((...وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل،واجمعها لرضى الرعية))(٤٤).

ت–رضا العامة:– أوصى –عليه السلام– مالك الاشتر–رضي الله عنه– بأن يكون رضا العامة من أولوياته، لأنها ثبات النظام و الدرع الواقي له من كيد الأعداء لذا قال –عليه السلام–: ((.....وأن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة، وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤنة في الرخاء، واقل معونة له في البلاء، و أكره للإنصاف..... من أهل الخاصة، وإنما عماد الدين، وإجماع المسلمين، والعدة للأعداء، العامة من الأمة فليكن صغوك لهم وميلك معهم))(٤٥).

أذن رضا العامة بحسب الفكر العلوي مسؤولية الحاكم وهي في الوقت نفسه انعكاس مدى انسجام وتساوق قرارات الحاكم مع مصلحة العامة من المجتمع لتحقيق الرفاه والطمأنينة وأن مثل هذا يتم بالتآلف،الذي يقوم على كفالة الفرد حقوق الجماعة وهو الذي يدفع ويحفز الجماعة بأن تكفل حقوق الفرد مما يؤدي الى تحقيق التوازن والتعادل والإنصاف والاعتدال والتي هي محاور أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية(٤٦).

إن هذا التكافؤ بين الفرد والجماعة يولد في الوقت نفسه على تبادل الآراء ووجهات النظر والباب المفتوح بين الأطراف جميعاً، وتمنع أي استئثار بالرأي او بالسلطة،ومثل هذه المفاهيم تتخطى كل النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة التي جاء بها الفكر الغربي المعاصر والذي اوجد جماعات خاصة متنفذة مثل جماعة الضغط و بيوت الأموال التي جاءت نتيجة الضغط والإكراه أو الرشوة والإغراء بالمال و بغيره،التي يسعى صناع القرار إلى تحقيق رضاها على حساب العامة ((اللوبي الصهيوني وتأثيره على القرار الأميركي أسطع مثال)) لمثل هذه الجماعات المتنفذة باتت المسؤولية بعيدة كل البعد عن الشعب.

ث–مبدأ الكفاءة:– ويتمثل مبدأ الكفاءة في الفكر العلوي إن الاختيار لا يقوم اعتباطاً،وإنما يقوم بحكم العقل و المنطق وهي مسؤولية الحاكم، فقد أوصى أمير المؤمنين –عليه السلام– واليه الاشتر –رضي الله عنه– أن يختار لوزارته ممن لم يخدم في الأنظمة السابقة، وهذا ما نجده احد أهم عقبات عالم اليوم في إدارة شؤون النظم السياسية المعاصرة من إعادة وتدوير النخب السياسية، قال –عليه السلام– ((...شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، و من شركهم في الآثام، فلا يكونن لك بطانة، فإنهم أعوان الآثمة، وإخوان الظلمة...))(٤٧).

لذا دعاه –عليه السلام– أن يختار لوزاراته في إدارة شؤون الدولة، أشخاصاً تتوفر لديهم مهارات قيادية و إدارية يستدعي التحرك من خلالها تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية،لذا قال –عليه السلام– ((...و لا تدخلن

٤٤– عباس علي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.
٤٥– فليح سوادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.
٤٦– عباس علي، نفس المصدر السابق، ص٣١.
٤٧– فليح سوادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فأن البخل و الجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله))[٤٨].

المبحث الرابع: أزمة المواطنة في ظل نظم الحكم المعاصرة من منظور المشروطية:

أضحت معظم نظم الحكم المعاصرة في ظل عصر العولمة وثورة المعلومات وظهور فواعل جديدة – زيادة على الدول– كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية، تولي إهتماماً بالغاً بالمواطنة كونها معيار أساس لإرساء أُسس الحكم الصالح، ويأتي ذلك استجابة لتزايد الدعوات لبلوغ تلك الغاية (بناء نظام الحكم الصالح لضمان حقوق المواطنين)، تلك الدعوات الصادرة عن المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، ففي وثيقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٧ جاءت تحت عنوان: "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" نصت على:((أن الحكم هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية ولتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم))[٤٩]، ولقد كان التوجه نحو فرض المشروطية السياسية انعكاساً لتغيرات نسقية عقب الحرب الباردة، من قبيل تراجع دور حسابات الجغرافيا السياسية وإعلاء قيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية،وقد ترجمت منظومة المعونة تلك التغيرات على مستوى سياستها من خلال برامج محددة اصطبغت بمفاهيم التنمية والحكم الرشيد لاسيما تلك البرامج الخاصة بالبنك وصندوق النقد الدوليين ومشفوعة بآليات تنفيذية معينة وعلاقات بالنخب خاصة الاقتصادية داخل الدول المتلقية للمعونة، ومن ثم يفضي نظام المشروطية الدولية إلى التأثير المادي المباشر في عملية صنع القرار من خلال سلطة المنح والمنع، فضلاً عن التأثيرات غير المباشرة من خلال إسباغ الشرعية على أفكار وسياسات وممارسات بعينها[٥٠].

وقد تصاعد منحنى توظيف المشروطية السياسية من قبل المؤسسات المالية الدولية ومن يقف ورائها من الدول الكبرى المتنفذة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي على وجه الخصوص،إذ طبقت في تلك الأثناء أشكال متفاوتة من الضغوط على الدول المتلقية للمعونة، من قبيل الشروط المرتبطة بالقروض،فضلاً عن الميل إلى الوقف المتكرر أو قطع وتجميد برامج المعونة لحسابات سياسية، ومن ثم فقد كان الحصول على معونات تنموية في تلك المرحلة مرهوناً في العديد من الحالات بالالتزام بعدد من القواعد والسياسات ذات المضمون السياسي والتي تدفع في سبيل الإصلاح المؤسسي ومعايير محددة للإصلاح الاقتصادي والسياسي وكان التشدد في المشروطيات بشكلها السياسي والاقتصادي والأمني أكثر بروزاً اتجاه الدول الأكثر فقراً أو الأكثر احتياجاً للمعونات، خصوصاً إذا ما علمنا أن هذه الدول تتقارب بخصائص مشتركة أهمها[٥١]:–

٤٨– المصدر نفسه.

٤٩– نقلاً عن:عصام عبد الشافعي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،٢٠١٦، ص٨.

٥٠– عصام عبد الشافعي، مصدر سابق، ص٢.

٥١– حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد(٣٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥١.

١- غياب الدولة المدنية- دولة القانون والمؤسسات- وضعف الشعور الوطني، فمؤسسات الدولة لاتقوم على تعاقد بين الحكام والمحكومين يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، ومن ثم فإن الدولة تقوم على أساس شخصي أو عسكري أوقبلي أوطائفي أودييني أوعرقي...الخ، مما خلق أزمة شرعية مزمنة،في الكثير من تلك الدول وبالمحصلة جرت عملية حرمان ممنهجة للمواطنين من سائر حقوقهم، وحتى إذا قدمت الدولة الخدمات فكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوقاً للمواطن.

٢- ضعف وربما غياب نظم المحاسبة والمساءلة في معظم الدول المستهدفة، فضلاً عن عدم الفصل بين العام والخاص.

٣- سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، فتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب وآلية الضبط والسيطرة مع استمرار دورٍ متناقص لسياسات الاحتواء الاجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

٤- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعةٍ أساسيةٍ مثل سلعة النفط الخام، أو تعتمد على الضرائب أو السياحة وتجارة الترانزيت وتحويلات العاملين بالخارج والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية وغيرها، مما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساساً بإشباع النزعة الاستهلاكية دون أن تكون مهتمةً بالإنتاج.

٥- النمو الكبير للبيروقراطية وترهل الأجهزة الإدارية وتقادمها وازدياد العجز في الميزانيات وارتفاع المديونية وانخفاض الإنتاجية إذ تُستعمل السلطة كوسيلة لتقاسم وتوزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني.

ومع تفاقم مشاكل المديونية وفشل المساعدات الدولية في ملء الفجوة التمويلية والتي سرعان ما ساهمت في تثبيط المشاريع والمساهمات والابتكارات المحلية من طرف الدول المستهدفة،كما ساهمت في تبني نظم حكم تقليدية تفتقر إلى أبسط معايير الرشادة اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، خاصة أن ما تحتاجه تلك الدول هو بناء مؤسسات شفافة وقوية قادرة على حماية الملكية وتقليل تكاليف القيام بالعمل والقضاء على المخاطر المثبطة للاستثمار والادخار ومع تعدد الدلائل والشواهد التي أكدت على أن المساعدات التي تمنح لأغلب الدول لا ينجم عنها تقليل الفقر ورفع معدلات التنمية بل أن هذه المساعدات تشكل حلقة من حلقات الفساد السياسي والإداري على حد سواء، ووسيلة من وسائل ترسيخ التسلط والاستبداد وتهميش لحقوق المواطن كونها تمثل نتاج لسياسات المشروطية الدولية والتي يثار حولها العديد من المحاذير والتداعيات السلبية التي يمكن أن تترتب عليها الإشكاليات الآتية[٥٢]:-

١- إنَّ الدور الخارجي بوجه عام وآلية المعونة بوجه خاص قد يكونان معوقين للتحول الديمقراطي،إذ أن المنظمات والدول التي تقدم موارد ريعية لاتخلق حافزاً للإصلاح أولاً، وتوظف سياسياً لتعزيز الولاء والتبعية للخارج -الأطراف الممولة أو من يقف خلفها- ثانياً.

٥٢- عصام عبد الشافعي، مصدر سابق،ص ص ١٨-٢٠.

٢- إن تخصيص الموارد لبناء المؤسسات من النادر أن تفضي تلك العملية إلى بناء هذه المؤسسات، أما المشكلة الأخرى فتتعلق بالتصميم المؤسسي، فعادة ما ينحاز المانحون، حيث يودون تنفيذ تصاميم مؤسساتهم وفقاً لما هو قائم في بلدانهم وهذا قد لا يكون بالضرورة ملائماً في الدول المستهدفة.

٣- من المفترض أن تساهم المساعدات الخارجية في نقل المعرفة، إلا أنه في أغلب الأحيان تكون تلك العملية ناقصة،فلا تمنح الدول المستفيدة كل المعرفة كي تبقى الأخيرة بحاجة إلى إستكمال المعرفة،مايضمن للقوى التي تقف خلف تلك المساعدات مصالحها بل ووجودها في ساحة الدول المستفيدة.

٤- يمكن أن تحفز المساعدات المؤسسات الوطنية لتنفيذ الإصلاح وبناء المؤسسات، من خلال ربط المساعدات ببناء وتطوير المؤسسات والسياسات العامة، إلا أنه من الممكن أن تكون هذه المشروطية سياسية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالإصلاح أو بناء المؤسسات.

٥- لا توجد علاقة بين المساعدات والنمو، فمقولة أن المساعدة الأجنبية سوف تؤدي إلى النمو من خلال الاستثمار أو من خلال الإنفاق بموجب بنود الموازنة عن طريق خفض العبء الضريبي لم تثبت صحتها على أرض الواقع، إلا أن زيادة المساعدة الأجنبية لا تؤدي قطعاً إلى زيادة الاستثمار، أو رفع مؤشر التنمية البشرية، بمعنى أنها لا تضخ أي استثمار في رأس المال البشري، وهذا يعني المزيد من الاستهلاك الحكومي والمزيد من النفقات الحكومية.

٦- إنَّ السبيل الرئيس للنمو يمر عبر السياسات الاقتصادية الرشيدة، وليس بالضرورة أن تكون زيادة المساعدة أفضل لتحقيق النمو فبعد مستوى معين من المساعدة يمكن ألا يرتفع معدل النمو بسرعة، وربما ينحدر إلى أسفل في النهاية فالمساعدة الأجنبية هي مساعدة للحكومة مما يعني زيادة سيطرة الدولة والتدخل الحكومي فالمزيد من المساعدة يعني المزيد من التدخل وهذا يضر بالنمو ويضر بالفاعلية.

٧- كلما زاد عدد المانحين، وارتفع مستوى المساعدة كلما انخفضت القدرة الإدارية أو الاستيعابية للبلد المستفيد من المساعدة، كما يبرز الاختلال في سوف العمل، لأنه يتعين على المانحين تنظيم عملياتهم في البلد المستفيد فيذهبون إلى سوق العمل لتوظيف الأشخاص. ويدفعون اجوراً عالية لا تتناسب والأجور التي يتقاضاها العمال المحليون، هذا بجانب تسرب أو هجرة العقول.

٨- تؤدي المساعدات المشروطة إلى استمرار تبني سياسة الاقتصاد الريعي، إذ تكون المساءلة بعيدة عن الدولة، وهناك المزيد من الأموال المتوافرة ولا يوجد حافز لحماية حقوق الملكية كما تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاع الخاص والمؤسسات المحلية، فلا يتوفر ما يكفي من الأموال لتطوير معايير جديدة وإنفاذ هذه المعايير.

٩- أنتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، إذ يريد الفقراء الاعتماد على المساعدة بشكل دائم بدلاً من السعي للحصول على عمل، فالبلد المستفيد من المساعدة يجد في هذه المساعدة حافزاً قوياً لعدم الإصلاحات والتحسينات، ذلك أنه إذا تحسن الوضع فلن تكون هناك مساعدة وأنه من الأفضل أن يبقى ساكناً للحصول على المزيد من المساعدة.

١٠- شكلت أهداف العقود الألفية للتنمية، تحولاً جذرياً في منهجية معالجة الأزمات التي تواجه مهمة بناء الحكم الرشيد، في ظل تراجع أهداف النمو والمساعدات وتباين توزيع منافع النمو عبر الدول وما بين

مختلف الشرائح داخل البلد الواحد، مما يستدعي إعادة صياغة هيكل المساعدات والتمويل الخارجي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، كما أن المساعدات يجب أن يتغير توزيعها جغرافياً لكي تذهب للدول الفقيرة والدول الأقل نمواً.

١١- إنَّ مشروطية المساعدات تعد مصدراً لتذبذبها، إذ تنقطع المساعدات في حال عدم استيفاء جملة من الشروط المربوطة بمنح المساعدات، خاصة في ظل خطط وبرامج صندوق النقد الدولي، فإتباع مؤشرات أداء لتقييم المساعدات يعد أداة غير فعالة في حال غياب تبني الدول المستقبلية للسياسات التي تقترحها الدول المانحة، ومن ثم فإنها قد تكون سبباً في عدم فعالية المساعدات في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الدول المانحة، وقد أدى وعي الدول المانحة بالآثار السلبية للمشروطية على التنمية إلى تخلي بعض الدول عن بعض الشروط غير المتفق على أثرها الإيجابي للتنمية، مثل الخصخصة وتحرير التجارة، مع بقاء المشروطية للتأكد من أن معظم الأموال تستخدم لأغراض المشاريع التنموية.

١٢- لنوع الديمقراطية التي يروج لها العامل الخارجي وبخاصة النظام الاقتصادي العالمي دورٌ في تحفيزها أو دعمها هي في الأغلب ذات طابع إجرائي، متمثلة في إجراء انتخابات تعددية بشكل دوري ونزيه كما ترتبط بشكل وثيق بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، أي هي ديمقراطية اقتصاد السوق.

١٣- إن النظام الاقتصادي العالمي دأب على الضغط من أجل الدفع في سبيل الانفتاح السياسي من خلال آليات قسرية، مثل قطع أو تعليق المعونات أكثر من حرصه على "مكافأة" التحولات الديمقراطية بمنح تدعم استمرارية التحول وهي الحالة التي اقتصرت تقريبا على دعم التحول في شرق أوربا.

١٤- إنَّ سيطرة الأنظمة الاستبدادية في الكثير من الدول العربية والإسلامية، على مدى عقود متتالية فرضت ثقافة عنيفة من الصعب استئصال رواسبها، فمصطلح المواطنة تساوق من منطلق الولاء للسلطة الحاكمة والمتمثلة بسلطة الإكراه عن طريق الأجهزة الأمنية القمعية والشرطة السرية...الخ، وبعد أحداث التغيير الذي شهدته أغلب النظم العربية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١١ جاء مفهوم المواطنة متأخراً وسطحياً،إذ لم يشرع في تداوله وتسويقه في الخطاب المعرفي السياسي العربي والإسلامي، وقد تزامن ذلك مع ولوج مفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم فالمواطنة الناشئة وجدت نفسها في مواجهة مع الأحزاب والتيارات والتنظيمات دون الدولة تسعى لفرض وصايتها على الشعب بأجندات خارجية متباينة معززة الهوية العرقية والمذهبية والقومية...الخ على حساب الهوية الوطنية، مما يتطلب إلى الإسراع بضرورة الاجتهاد في تحديد ماهية "المواطنة" لتحديد معانيها ودلالاتها وحمولاتها وشروط توطينها في الثقافة السياسية المعاصرة للبلدان المتأخرة- المستهدفة-.

الخاتمة:

يستند الاهتمام المركزي بقضيتي المواطنة والحكم الصالح كونهما مرجعا رئيسان للنظم السياسية المعاصرة الساعية لتبني المشروع النهضوي والحضاري في قضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني وشرعية السلطة والسيادة والأصالة والتجديد الحضاري، ففي هذا الاهتمام المديد كله، باتت إشكاليات الاستبعاد الاجتماعي وأزمة عدم التغلغل والاندماج وقضايا الفساد السياسي والإداري واستشرائها ووصولها إلى نسق القيم الأثر في تصاعد الدعوات الأكاديمية لمكافحتها، خصوصاً إذا ما علمنا

ظهور مؤشرات عديدة على عولمة مكافحة الفساد طرداً مع عولمة أنشاره وشبكاته الجديدة وقد بلغ من موقع إشكالية الفساد في الأجندات العالمية والإقليمية والوطنية بروز أولويات الإصلاح والانتماء الوطني، وأن اضطرت معظم النظم السياسية المعاصرة على مختلف هوياتها السياسية والاجتماعية إلى الاعتراف باستشرائه وإبداء نيات في الحد منه ورسم بعضها بهذا القدر أو ذاك عدد من السياسات العامة في مجال مكافحته و أن كانت هذه السياسات قصيرة المدى ومحدودة وتقتصر على تقديم بعض "اكبشة الفداء" المتعلقة بالفساد الكبير أو التوقف عند حالات الفساد الصغير وذلك في سياق بعض الدعوات والوعود الإصلاحية التي أطلقت في أكثر من دولة عربية ومنها العراق.

فالمجتمعات اليوم ومنها المجتمع الإسلامي بحاجة إلى مراجعة وتحديث مفاهيم المواطنة والحكم الصالح بما يلائِم هويتها الثقافية ومتطلبات أجندتها الحضارية دون الرضوخ لما يسلب إراداتها وهويتها الوطنية وهو مايتطلب إلى تضمين مبادئنا بما يتساوق والمنهج الإصلاحي في الفكر السياسي العلوي الشريف.

وأخيراً وليس آخراً نرى من الضروري تقديم بعض المقترحات إلى الجهات المعنية في هذا الإطار منها الآتي:-

١- الدعوة إلى صناع القرار لإعتماد الفكر العلوي كإطار مرجعي،من خلال مراجعة أقواله ومآثره وحكمه ومواعظه ورسائله وخطبه لتفسير الأسس والقواعد الشرعية التي استندت إليها سلطة حكمه -عليه السلام- وقيادته والإسترشاد بالسياسة التنظيمية التي أرساها الإمام علي -عليه السلام- لبناء قواعد تنظيمية:اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً،لتستقي مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار من معطيات فكره -عليه السلام-.

٢- تشجيع الباحثين والمتخصصين ومنهم طلبة الماجستير والدكتوراه في مختلف حقول المعرفة الإنسانية لتقديم أبحاث ودراسات تستند إلى منهج الفكر العلوي الشريف، ليتسنى للمجتمع الأكاديمي والنخب الثقافية وطلبة الجامعات تطبيق هذا المنهج العلمي الرصين في مجالات الحياة كافة ولاسيما في المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

٣- الدعوة إلى تكثيف الجهود الأكاديمية لإقامة الدورات التدريبية لتنمية المهارات القيادية الرشيدة بالإستناد إلى فكر الإمام علي -عليه السلام- الإنساني المتنور.

٤- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبمساهمة الأكاديميين والباحثين المعنيين لجمع وصايا الإمام علي -عليه السلام- وإصدارها على شكل وثيقة جامعة لمفاهيم الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية والولاء الوطني والتعايش السلمي وفلسفة الاعتدال الوسطية ومبادئ حقوق الإنسان لتكون بمثابة مرجعاً عالمياً للمجتمع الدولي والنخب الأكاديمية في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية.

٥- إدخال مادة الفكر السياسي للإمام علي -عليه السلام- لطلبة كلية القانون والعلوم السياسية على وجه الخصوص، مع ضرورة تضمين مادة حقوق الإنسان التي تدرس في الجامعات والمعاهد العراقية -الحكومية والأهلية- كلها فضلاً عن رؤية الإمام علي -عليه السلام- حول الحكم الصالح بما يعزز روح المواطنة ويؤسس لبناء الحكم الراشد.